

انعكاسات الرقمنة على الواقع السسيومهنّي للأستاذ الاستشفائي الجامعي "قراءة سسيولوجية"

The repercussions of digitalization on the socio-professional reality of the university hospital professor, "A sociological perspective"

نصيب لندة^{1*}، مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري جامعة باجي مختار عنابة،

الجزائر، lilyaattoui2024@gmail.com

زغداني صحرة²، مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري جامعة باجي مختار

عنابة، الجزائر، sahra.zeghdani@univ-annaba.org

تاريخ قبول المقال: 2024-11-26

تاريخ إرسال المقال: 2024-08-10

الملخص:

لقد أثرت التغيرات التكنولوجية الحديثة في نمط الحياة السسيومهنّي للأستاذ الاستشفائي الجامعي من خلال الاستخدام الواسع لشبكة الانترنت ورقمنة قطاع التعليم العالي، في ظل التوجه العالمي لعصرنة القطاع والبحث على سرعة تدفق المعلومة وتجديدها مما يسمح بمرونة سير العملية التعليمية، غير أن الواقع يبرز تأثيرات هذه الحركية التكنولوجية على الأستاذ الجامعي خاصة الاستشفائي إيجابيا أو سلبيا من خلال ظهور أنماط جديدة من الضغوط المهنية في ميدان عمله، ونظرا لتنوع المهام والمسؤوليات المنوطة بالأستاذ على المستويين التعليمي والاستشفائي أدى به الأمر إلى البحث في كيفية مواجهه الضغوط المهنية والتكيف معها، ومن خلال عناصر هذه الدراسة سنحاول الإجابة على تساؤل محوري يبحث في تأثيرات الرقمنة على الواقع السسيومهنّي للأستاذ.

كلمات مفتاحية: الانعكاسات، الرقمنة، الواقع السسيومهنّي، الأستاذ الاستشفائي الجامعي

Abstract: The digitization and internet-driven changes in higher education have significantly impacted the socio-professional lives of university hospital professors. As the global trend towards modernization in education seeks faster information flow and renewal, these technological advancements offer flexibility in the educational process. However, this dynamism introduces new types of professional pressures for hospital professors, influencing their work in both education and healthcare. This study aims to explore how these professors cope with and adapt to these pressures, addressing the central question of the effects of digitization on their socio-professional reality

Key words: Reflections, digitization, sociological field, university hospital professor

* نصيب لندة lilyaattoui2024@gmail.com

مقدمة:

نظرا لتنوع وتعقيد الحياة السسيومهنّية للأستاذ الاستشفائي الجامعي أصبح له دور هام في تغيير نمط وطريقة تأدية المهام المسندة إليه والتي ترتبط هي الأخرى بالعديد من الضغوط التي تدفعه للبحث عن آليات للتعامل معها والتكيف مع الظروف المهنية المختلفة، ويعتبر الضغط المهني أحد انعكاسات الرقمنة كظاهرة إنسانية تتعلق بالحياة السسيومهنّية للأستاذ الاستشفائي الجامعي، قد تناولها العديد من الباحثين بالدراسة والتحليل وذلك لمعرفة طبيعتها وظروف حدوثها وبغية الوصول إلى حلول تساعد الأستاذ في تجاوز الآثار المترتبة عن رقمنة قطاع التعليم العالي.

وتعد دراسة "Hans Seyle" الأولى التي سعى من خلالها إلى تبيان ماهية الضغط في المجال الجامعي الاستشفائي وانعكاساته على الفرد فاستخدم مصطلح الضغوط تعبيرا عما سماه بجملة الأعراض التكيفية العامة خلال سنة 1976⁽¹⁾، كما أن تجدد استراتيجيات وأساليب تأدية الوظائف والمهن في ظل استخدامات تكنولوجيا المعلومات التي تقدم خدمات للمجتمع بشكل فوري ومتجدد هي الأكثر جلبا للضغوط المهنية كونها تتوفر على عنصر المواجهة بين فئات مختلفة الأهداف والمصالح أستاذ، طالب، طبيب وباقي الفاعلين رغم انعكاساتها الإيجابية، مما يتطلب منه البحث عن سبل للتعايش مع المتغيرات المحيطة في بيئة العمل والتكيف معها، لذلك فإن تأثير الضغوط المهنية على الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي تظهر خلال سعيه للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه في ظل رقمنة المهام والمسؤوليات التربوية والطبية فيصطدم بالأعباء التي تفرضها طبيعة مهنته وخصوصية تخصصه ومجال عمله في المؤسسة، من هنا نجد أن واقع تطبيق الرقمنة في الجامعة أفرز العديد من الانعكاسات تتمثل أساسا في الضغوط السسيومهنّية على الأستاذ في المؤسسات الجامعية الجزائرية تتسبب في العديد من المشكلات التي تعكس حالات من القصور الوظيفي، من أبرزها الإجهاد الذي يعيق الأداء الوظيفي، ونظرا للخصوصية المهنية التي يتميز بها عمل الأستاذ الاستشفائي فإن الأمر يستدعي الاهتمام بظروفه المهنية التي تشكل نوعا من الضغوط المهنية تؤثر في حياته العملية كونه منتج للمعرفة على مستوى الجامعة "أستاذ باحث استشفائي جامعي"، طبيب معالج للمرضى في الهياكل الاستشفائية الجامعية، وبذلك فهو لا يملك حرية اختيار العمل في إحدى المؤسستين دون الأخرى، وعليه فإن رقمنة الجامعة ككل تلزمه أن يعمل على تطوير قدراته الوظيفية في مجال الإعلام الآلي والمعلوماتية.

(1) أحمد محمد عبد الخالق، الضغوط والأمراض مدخل في علم نفس الصحة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2016، ص. 99

وبذلك يصبح الأستاذ الاستشفائي الجامعي محملاً بأعباء وضغوط متنوعة تلازمه في العمل وفي البيت، وفي المكتب وحتى في قاعة العمليات لأنه يصبح مطالباً بإنجاز المهام والمسؤوليات في كل مكان يذهب إليه دون أن تكون لديه مساحة من الوقت للتأجيل أو الراحة.

لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤل المركزي الآتي: ما هي انعكاسات الرقمنة على الواقع السسيومهنّي للأستاذ الاستشفائي الجامعي؟

- كيف تساهم الرقمنة في تغيير أنماط الضغوط المهنية لدى الأستاذ الاستشفائي الجامعي؟
- ما هي آثار الضغوط المهنية الجديدة في الحياة المهنية للأستاذ الاستشفائي الجامعي؟
- ما هي أهم الانعكاسات التي خلفتها الرقمنة على واقع الأستاذ الاستشفائي الجامعي؟

المبحث الأول: الرقمنة وأنماط الضغوط المهنية

المطلب الأول: تحديد المفاهيم

أولاً- مفهوم الانعكاسات:

يتعلق هذا المفهوم حسب النظرية المعرفية في علم الاجتماع بمجموعة من العلاقات الدائرية بين السبب والنتيجة خاصة المتعلقة بين المعتقدات الإنسانية والثقافية بحيث يعتبر السبب والنتيجة من الآثار التي ترتبط بالعامل المؤثر على سلوك الإنسان وهكذا بالنسبة للرقمنة كسبب مؤثر في السلوك المتعلق بالواقع السسيومهنّي للأستاذ الاستشفائي الجامعي.

ثانياً- مفهوم الضغط المهني:

يتعلق مصطلح الضغط المهني Job Stress بمعوقات تتواجد في بيئة العمل تحول دون قيام الأفراد بدورهم بصورة كاملة، وهي بشكل عام المتغيرات التي تحيط بالعاملين وتسبب لهم شعوراً بالتوتر، وتكمن خطورة هذا الشعور في نتائجه السلبية التي من شأنها أن تصيب الفرد، وتتمثل في القيام بالواجبات بصورة آلية ومفتقرة إلى الاندماج الوجداني، التشاؤم، قلة الدافعية، وفقدان القدرة على الابتكار، فالحدث الضاغط لشخص ما قد يكون حدثاً محفزاً ودافعاً لشخص آخر، ويعبر الضغط المهني عن خاصية حياتية طبيعية لدى الفرد لا يمكن تجنبها، يدركها من وقت لآخر نتيجة معاشة مطالب مهنته، وهو عبارة رد فعل طبيعي عقلي، أو انفعالي ناتج عن استجابة الفرد للتوترات البيئية، والصراعات، وما شابه ذلك من مثيرات⁽¹⁾، والضغوط المهنية عبارة عن مجموعة من المثيرات تتواجد في بيئة عمل الأفراد، ينتج عنها

⁽¹⁾ صبرينة غربي، مصادر وآثار الضغوط النفسية المهنية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2014،

مجموعة من ردود الأفعال تظهر في سلوكهم في ميدان العمل أو في حالتهم النفسية والجسمانية أو في أدائهم لأعمالهم نتيجة تفاعلهم مع بيئة عملهم التي تحوي الضغوط⁽¹⁾، لذا فالضغط المهني يعبر عن مجموع المتغيرات التي تحيط بالأستاذ الاستشفائي الجامعي في بيئة العمل مما يسبب له التوتر والقلق المستمر في وظيفته، حيث يصاحبها مجموعة من الآثار الصحية والجسمية والنفسية والسلوكية والاجتماعية، من شأنها أن تعيق أدائه لمهامه، وينشأ الضغط المهني أساسا من الأعباء المهنية للأستاذ.

ثالثا - مفهوم الرقمنة:

عرف Hodges Douc الرقمنة بكونها "إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فزيائي تقليدي مثل: مقالات الدوريات والكتب والمخطوطات والخرائط وغيرها إلى شكل رقمي"⁽²⁾، فهي عملية يتم خلالها تحويل المعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي ويرجع بروز هذا المفهوم إلى التطورات الحاصلة في مجال تقنيات المعلومات والاتصال من أجل تطوير مستوى أدائها من خلال تطور مستوى توظيف البرمجيات والانترنت، كما تعبر أيضا على كونها منهج بواسطته يتم تحويل المعلومات والبيانات المتعلقة بالنصوص المكتوبة والصور التي يمكن أن يقرأها الإنسان إلى تدخل الحاسوب للقراءة وتتميز بمجموعة من الخصائص كاختصار الوقت والمكان والتفاعل والإلزامية وقابلية التحويل.

رابعا - مفهوم الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي:

جاء مفهوم الأستاذ الاستشفائي الجامعي وفق ما ورد في مجمل الأوامر التي صدرت في الجرائد الرسمية، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 97-186 المؤرخ في 14 ماي 1997⁽³⁾، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 91-471 المؤرخ في 7 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأطباء المتخصصين الاستشفائيين الجامعيين، والرسوم التنفيذية رقم 08-129⁽⁴⁾ المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي سيما المادة 2 منه، والتي جاء فيها "يكون الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون في وضعية الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع

(1) معن محمود عياصرة وآخرون، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 105.

(2) أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أو خارجها ؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، جامعة الإمام بن سعود قسم الدراسات، العدد 4، 2009، ص. 11، www.researchgate.net، تاريخ النشر جانفي 2009، تاريخ الإطلاع 2024/02/06

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرسوم رقم 97-186 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأساتذة الاستشفائيين الجامعيين، الجريدة الرسمية عدد 33، الصادرة بتاريخ 25 مايو، 1997 ص. 7

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي، مرسوم تنفيذي رقم 08-129 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، الجريدة الرسمية، عدد 23 الصادرة بتاريخ 4 مايو، 2008، ص.ص. 7-8

العلمي والثقافي والمهني التي تضمن تكويننا في العلوم الطبية وفي المؤسسات والهيكل الاستشفائية الجامعية"، ثم المادة 5⁽¹⁾ التي تضمنت ما يلي: "يقوم الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون عن طريق التدريس والبحث والنشاطات الصحية بمهمة الخدمة العمومية في التعليم العالي والصحة"، ورغم أنه لم يرد تعريف محدد ومباشر للأستاذ الاستشفائي الجامعي إلا أنه يمكن تحديد مفهوم إجرائي له في الدراسة الحالية من خلال تحليل ما سبق من النصوص القانونية الخاصة، ويقصد بالمفهوم في هذه الدراسة، كل أستاذ باحث استشفائي جامعي، يزاول مهنة التدريس في كلية الطب بجامعة باجي مختار عنابة، ويعمل كطبيب استشفائي جامعي في الهياكل الاستشفائية الجامعية بولاية عنابة، ويشغل أحد الرتب العلمية التالية: طبيب (بروفيسور Professeur)، (طبيب أستاذ محاضر قسم أ MCA)، (طبيب أستاذ محاضر قسم ب MCB) (طبيب أستاذ مساعد MA).

خامسا - مفهوم الجامعة:

ورد مفهوم الجامعة في المادتين 2 و 4 من الجريدة الرسمية بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفي إطار مهام المرفق العمومي للتعليم العالي فإن الجامعة تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي⁽²⁾، والمؤسسة الجامعية هي مؤسسة عمومية خدماتية تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتمتع بالاستقلالية المالية، والشخصية المعنوية، وتكيف على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي ثقافي ومهني، وظيفتها تعميم ونشر المعارف والعلوم المختلفة لتكوين إطارات من الطلبة المسجلين فيها في جميع التخصصات العلمية وذلك لخدمة المجتمع.

المطلب الثاني: المعالجة النظرية للضغوط المهنية ورقمنة الجامعة الجزائرية

إن تعدد النظريات المفسرة للضغوط المهنية جاء نتيجة تعدد واختلاف الأطر النظرية التي تبناها المنظرون، وتباينها نتيجة المسلمات التي انطلقوا منها، وفيما يلي سنتطرق إلى أبرزها:

أولا- النظرية المعرفية لريتشارد لازاروس Richard Lazarus 1970:

يعتبر العالم الأمريكي "ريتشارد لازاروس" مؤسس نظرية الضغط الحديثة، التي تنطلق من الموقع الإنساني الخاص أو المميز في البيئة التي يعمل بها الفرد، فهو ينظر إلى الضغط على أنه نوع من

(1) المرجع نفسه، ص. 9

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرسوم رقم 03-279 يحدد تنظيم الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 51، الصادرة بتاريخ 24 غشت، 2003 ص.ص، 4-5

التقييم الذهني ورد فعل من جانب الفرد العامل للمواقف الضاغطة، ولا ينظر إليه على أنه حالة ناتجة عن مثير ما، ويؤكد على أن الأفراد يختلفون في تقسيمهم للمواقف من حيث الضغط، فالموقف الذي يمثل مصدر إزعاج لفرد ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لفرد آخر، فلا الأحداث البيئية ولا استجابة الشخص تحدد مستوى الضغوط ولكن إدراك الشخص للموقف النفسي هو العامل الحاسم في ذلك، ويشمل هذا الإدراك الأضرار المتوقعة، والتهديدات، والتحديات، فضلا عن إدراك الفرد لمدى قدرته على التعامل مع هذه الأحداث الضاغطة⁽¹⁾، وليكون الموقف ضاغطا لابد أن يكون مهددا لسلامة الفرد وفيه يتم التمييز بين نوعين من التقييم المعرفي.⁽²⁾

أ- **التقييم الأولي:** عبارة عن إدراك الفرد للمواقف الضاغطة.

ب- **التقييم الثانوي:** هو مجموعة الوسائل التي يتبعها الفرد في مواجهة المواقف الضاغطة. وقد ميز لازاروس بين نوعين من المواقف الضاغطة هما: المواقف الضاغطة الخارجية وتتمثل في أحداث البيئة المحيطة بالفرد، والمواقف الداخلية وتتمثل في الأحداث الداخلية ويمر التقييم المعرفي في هذا النموذج بمرحلتين هما:

- التقييم الأول: وهو الذي يحدده وجود درجة التهديد الناتج عن المنبه الخارجي.
- التقييم الثانوي: وهو المحدد لعملية التعامل أو المجابهة اللازمة للتخلص من الخطر، وكلتا المرحلتين تتأثر بالعوامل التالية: طبيعة المنبه نفسه، خصائص الفرد الشخصية، الخبرة السابقة بالمنبه، الذكاء، المستوى الثقافي للفرد، تقويم الفرد لإمكاناته.

ثانيا - الرقمنة وانعكاساتها على الواقع السسيومهنّي للأستاذ الاستشفائي الجامعي:

تعد الثورة الرقمية من بين العوامل التي كان لها الأثر الكبير في بلورة الضغط المهني وتغير أنماطه حيث يمتد تاريخ ظهور الرقمنة إلى فترة الثمانينات من القرن الماضي، وهي تشير إلى التقدم التكنولوجي الذي يعتمد على تطبيقات تكنولوجية رقمية، وشملت التطورات التي حدثت خلال الثورة الصناعية الثالثة استخدام الكمبيوتر الشخصي والإنترنت وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكل ما ينتمي إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وكل برنامج افتراضي الغرض منه نقل المعلومة وتداولها بين الأفراد، من هنا نسلط الضوء على الحياة المهنية للأستاذ الاستشفائي الجامعي التي تعج بالمسؤوليات في

⁽¹⁾ طارق عبد الرؤوف عامر وإيهاب عيسى المصري، الضغوط المهنية وضغوط العمل، دار طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص. 109.

⁽²⁾ صبرينة غربي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 42-43.

الجامعة وفي المراكز الاستشفائية الجامعية بالإضافة إلى نشاطاته العلمية وأبحاثه الأكاديمية، حيث تطور الأمر ليشهد تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودخولها في مختلف المهام، أين حولت تلك الثورة الرقمية الخيال العلمي الذي كان سابقا مجرد تنبؤات إلى واقع معاش، فأصبحت المعلومة تنتقل بين الأساتذة الاستشفائيين والمؤسسات الجامعية عبر العالم في أقل وقت وبأقل جهد وبأسهل السبل.

هكذا تطورت الحياة عامة والحياة المهنية بشكل خاص وأصبحت أسهل وأسرع وفي المقابل أصبح الأستاذ الاستشفائي الجامعي يعاني نمطا مغايرا من الضغوط المهنية هو ضغط الآلة المصاحبة له في كل مكان (الهاتف النقال، الكمبيوتر ومختلف أجهزة وبرامج التواصل الأخرى..). وملازمتها لتعاملاته المهنية ودخولها ضمن نمط حياته في البيت وفي السيارة وفي العمل، ورغم أن الثورة الرقمية ساعدت على سهولة التواصل بين الأستاذ والجامعة وانتقال المعرفة وتبادل المعلومات واختصار الوقت والجهد، إلا أنها أدت إلى وجود ضغط إضافي نتيجة الانفجار المعرفي والمعلوماتي الذي لم يعد الأستاذ قادرا على مواكبته، فأصبح العمل الذي كان ينجز في المكتب، يتم إرساله عبر البريد الإلكتروني من البيت أو من الهاتف النقال أو من وإلى أي مكان في العالم، وبالتالي أصبح الأستاذ الاستشفائي يتبادل رسائل العمل ليلا ونهارا، بل وفي كثير من الأحيان ينجز عمله ويرسله في البيت، كما أصبح الأستاذ في أغلب الأحيان يعمل في المؤسسة الجامعية أو المستشفى ويكمل ما تبقى من مهام وظيفته في البيت بعد انتهاء ساعات الدوام.

ثم جاءت الثورة الصناعية الرابعة في مطلع الألفية الجديدة، لتقوم بدمج التقنيات التي تطمس الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية، فهي مزوجة بين الثورة الرقمية والمواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية، وتتميز الثورة الصناعية الرابعة باختراق التكنولوجيا الناشئة، فهي تتناول الذكاء الاصطناعي واستخدامات الإنسان الآلي والروبوتات، كما أنها تشمل علوم المواد الحديثة وما عرف بتكنولوجيا النانو، كما تظم تطبيقات التكنولوجيا الحيوية والتكامل مع جسم الإنسان، وشهدت تلك الثورة الوليدة تطبيقات مبتكرة من الحوسبة الكمومية، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد التي غيرت شكل العمل، والمركبات ذاتية القيادة، ثم تداخلت مع أساليب تشخيص الأمراض وطرق علاج المرضى في مجال الطب، فغيرت في أنماط الحياة وأشكالها وطرق وأساليب التعامل والعمل مما صعب الأمر على الأستاذ الاستشفائي الجامعي في مواكبة كل جديد في مجال الطب نتيجة القفزة النوعية والتطور الذي حدث بفضل الرقمنة، وحين حدثت جائحة فيروس أصاب كل العالم وأثر سلبا على أنشطة الحياة

الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، ساعدتنا التكنولوجيا الحديثة على الخروج من العزلة والتواصل والتعليم والعمل والإنتاج عن بعد⁽¹⁾

وقد أصبحنا اليوم نشهد تحولا جديدا يتمثل يسود نهج التعامل عن بعد كنمط طبيعي وليس استثنائي، وهو الأمر الذي يتطلب بنية تكنولوجيا هائلة لإدارة الشأن الاقتصادي ومختلف الأنشطة الاجتماعية والخدمات في المؤسسات، وهو ما يجعلنا نتوقع دورا جديدا وآليات حديثة لإدارة جميع الملفات والمعاملات على مستوى مختلف المؤسسات التي تنتهج الأساليب الحديثة في العمل والتسيير، فأصبح الأستاذ الاستثنائي ملزما بمواكبة كل ذلك ليتمكن من القيام بمهام وظيفته والعمل والبحث العلمي.

المبحث الثاني: واقع الرقمنة بالمؤسسة الجامعية الجزائرية

المطلب الأول: التحول الرقمي للمرفق العام

سعت الدولة الجزائرية لتحسين أداء المرفق العام والإسراع في عملية التحول الرقمي نظرا لما تكتسبه الرقمنة من أهمية في تحسين ظروف العمل بالقطاع العمومي وإدخال هذه التقنية إلى جميع القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ثم تعميمها على كل المؤسسات، وبالتالي مواكبة التحولات التكنولوجية الحاصلة في العالم، وكانت بداية تلك المساعي خلال صدور مشروع (الجزائر الإلكترونية 2013 E-Algérie)، وهو أحد المشاريع الوطنية الكبرى الذي أعدته وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بداية من سنة 2008، باعتبارها إستراتيجية تهدف إلى تعميم التكنولوجيات المتطورة لرقمنة مختلف القطاعات العامة في البلاد وتحسين مردودية مؤسساتها، ومن خلالها تم التخطيط لتعميم مشروع التحول الإلكتروني ومحاولة توسيعه ليشمل كافة المواطنين الجزائريين مع حلول سنة 2013، وهذه العملية ترمي إلى تعميم النفاذ للخدمات العامة الإلكترونية، والوصول إلى مجتمع المعرفة، حيث تعكس إستراتيجية الجزائر الإلكترونية المستقبلية وسياسة الحكومة في الإعداد لإستراتيجية المعلوماتية، لذا كانت انطلاقة المشروع مع بداية 2009 وهو الأمر الذي ينتظر تحقيق نتائجه خلال 2013⁽²⁾، وفي هذا الإطار سعت وزارة التعليم العالي على غرار باقي الوزارات الأخرى في الجزائر إلى العمل على رقمنة قطاع التعليم العالي من خلال إصدار مجموعة قرارات كان الهدف منها إيجاد بيئة عمل ملائمة للتحول الرقمي، بهدف إضفاء الشفافية على نشاط مختلف الهياكل التابعة

⁽¹⁾ شريف قنديل (2021/11/27)، ثورات الصناعة والحضارة وماذا بعد؟، من موقع للعلم Scientific American رصدت

من: www.scientificamerican.com تم الإطلاع عليه في 2022/02/18

⁽²⁾ خالد قاشيو لواج منير وجبلي حسيبة، إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد الرابع، 2013-12-01، جامعة علي الونيسي البليدة، ص. 91

للجامعة والإدارات والمراكز الجامعية وإضفاء طابع العصرية عليها ودمج التكنولوجيات المستحدثة في جانب رقمنة قطاع التعليم العالي.

وتساعد المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي على مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال، والعمل على تحقيق أداء جيد وتحسين الجانب البيداغوجي والإداري لكل الفاعلين في المؤسسة الجامعية، وبالتالي الخروج من النمطية التي تسير بها الجامعة الجزائرية في إنجاز مهامها منذ عقود، وقد تم بموجب ذلك إصدار القوانين والمراسيم التي تنظم عملية رقمنة الجامعة، فقد ورد في الجريدة الرسمية لسنة 2009 "أنه بتاريخ 14 جانفي من سنة 2009 أخطر رئيس الحكومة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بشأن إبداء رأي حول الملف المتعلق بإستراتيجية الجزائر 2013 الذي يتناول سير تطبيق برنامج عمل بغرض تهيئة الجزائر للتحويل إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي على مدى السنوات الخمس المقبلة"⁽¹⁾

وعلى إثر ذلك تم تنصيب لجنة مختصة مكونة من خبراء ومختصين بالإضافة إلى ممثلين عن المؤسسات العمومية وفاعلين اقتصاديين ومختصين في المجال الأكاديمي لدراسة الملف الذي تم عرضه وتحليله ومناقشته مع "وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بصفته وزيرا مكلفا بالملف، وبعد مناقشة الملف وتحليله وتقييم إستراتيجية (إ). الجزائر 2013 تم الاتفاق على سداه ووجاهة معظم الملاحظات الواردة فيه ثم أشاد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بجودة المداخلة التي ألقاها الوزير ثم تمت المصادقة بالإجماع على هذه المدونة"⁽²⁾ وقد تم على غرار ذلك فتح العديد من الأرضيات الوطنية والمساحات الافتراضية، بشكل يساير مختلف التغيرات في هذا المجال ويحاكي التطورات الحاصلة في الدول التي نجحت فيها عملية رقمنة المؤسسات، كما كان لابد من توفير مجموعة متطلبات ضرورية أهمها:

أولا- متطلبات الرقمنة المتعلقة بالمؤسسات:

لنجاح رقمنة أي قطاع لابد من معرفة متطلبات بيئة العمل، وتغيير نمط الهياكل والمرافق المساهمة في تجسيدها كخلايا الإعلام الآلي، إذ يجب أن تكون مناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة منها ولتخفيف أعباء المهام والمسؤوليات وتساعد في إنجاز العمل، كما لابد من الدراية الكافية ببرامج التوثيق

⁽¹⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي رأي حول ملف إ. الجزائر 2013، الجريدة الرسمية، عدد 54 الصادرة بتاريخ 16 سبتمبر، 2009 ص. 18

⁽²⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي رأي حول ملف إ. الجزائر 2013، مرجع سبق ذكره، ص. 19

الإلكتروني وبذلك يتم رسم الصورة الميدانية للعمل الرقمي في أذهان العاملين بالمؤسسات العمومية ومساعدتهم على تقبل الوضع الجديد في وظائفهم، ثم يتم تغيير طرق التعاملات والإجراءات الورقية الروتينية بشكل تدريجي إلى غاية الوصول إلى تطبيق مبدأ (صفر ورق) لتكون العملية ملائمة للتقنية الإلكترونية الجديدة ويسهل تطبيقها على أرض الواقع بالمساعي الجماعية للمسؤولين والموظفين بمختلف أصنافهم المهنية، وبالتالي دعم التحول الإلكتروني وفق الظروف البيئية والمهنية المتوفرة في كل مؤسسة.

ثانيا - تهيئة الموارد البشرية للعمل الإلكتروني:

إن الموارد البشرية المؤهلة والمكونة أكاديميا وعلميا وعمليا على برامج وأجهزة الإعلام الآلي وتنفيذ العمل على الأجهزة المعلوماتية والإلكترونية والبرمجيات المناسبة لإنجاز المهام خاصة المهندسين والتقنيين والتقنيون السامون والمتخصصون في الصيانة وتصليح الأعطال والمراقبة الدورية لأجهزة العمل، تساهم في إنجاح مساعي المؤسسة الجامعية لمواكبة متطلبات رقمنة العمل، لذا وجب على المؤسسات الجامعية أن تعمل على وضع خطط لتكوين وتدريب مواردها البشرية على العمل الإلكتروني ثم "وضع الاستراتيجيات وخطط التأسيس وتخطيط ومتابعة وتنفيذ الرقمنة والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية لدراسة ووضع المواصفات العامة ومقاييس الرقمنة في المؤسسة الجامعية والتكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة⁽¹⁾، ثم تكوين المسؤولين ورؤساء المصالح والأساتذة بمختلف أصنافهم والعمال المنفذين ليتمكنوا من توجيه جهودهم نحو إنجاح الرقمنة في المؤسسات العمومية.

ثالثا - رأس المال المادي ووسائل العمل:

لابد من توفير التغطية المالية اللازمة لتكاليف العمل وتوفير أجهزة الإعلام الآلي بكل لواحقها وبرمجياتها، ومختلف أنواع العتاد كالموزع (serveur)، الماسح الضوئي آلات الطباعة اللازمة للعمل وأهم البرامج الإلكترونية للاتصال، بالإضافة إلى الشبكات العالية التدفق، شبكة الإنترنت (Internet) الشبكة الداخلية للإنترانت (Intranet)، الشبكة الخارجية إكسترانت (Extranet) واستيراد الوسائل

⁽¹⁾ شاطرياش أحمد، بن زعمة عبد القادر، الإطار القانوني لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم السياسية والقانون،

المجلد 3، العدد 15، مايو 2019 المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ص.ص. 336-337

والأدوات اللازمة للإرسال والاستقبال، بالإضافة إلى تكاليف الصيانة والمراقبة المستمرة ومراقبة جودة العمل والاتصال خاصة في بداية العمل.

رابعاً - الرقمنة لدى جمهور المتعاملين:

لابد على المسؤولين على العمل الإلكتروني ورقمنة المؤسسات الجامعية من التعريف به بشكل تدريجي لدى جمهور المتلقين من طلبة وأساتذة جامعيين ليتم توضيح أهم الاستراتيجيات المرجوة والأهداف المسطرة من رقمنة الجامعات ويتم إقناعهم بضرورة التحول الرقمي بشكل تدريجي لمواكبة مختلف التطورات الحاصلة في العالم، ليتمكنوا من التجاوب معها ولا يتم رفضها أو مقاومتها، كما أفرزت تقنية الرقمنة أيضاً استحداث بوابات إلكترونية وأرضيات على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وضعت خصيصاً لربط مختلف الجامعات على مستوى الوطن ببعضها ثم ربطها بالأستاذ الجامعيين المنتسبين إليها أو المسيرين في قطاع التعليم العالي أو بالطلبة المتدربين وقد أدى ذلك إلى تغيير نمط التعامل في كل الجامعات على مستوى الوطن، ومن أهم الأرضيات الوطنية الرقمية نذكر:

أ. أرضية بروغرس PROGRES:

وتهدف إلى إيجاد نظام معلوماتي الغرض منه تسهيل التسيير الشامل للمؤسسة الجامعية ومختلف الهياكل والمديريات التابعة لها وتغيير نمط التسيير البيداغوجي والإداري لشؤون الطلبة ومهام الإدارات الجامعية، فالرقمنة تمكن الأستاذ الجامعي من الحصول على العديد من الخدمات التي تساعده في العمل من خلال فتح حساب خاص بكل أستاذ يتمكن من خلاله من الولوج إلى أرضية بروغرس وفتح نوافذ محددة بالبوابات لكل نافذة إعداداتها الخاصة، منها نافذة خاصة بإدراج علامات امتحانات الطلبة النظرية والتطبيقية مما يجعل النتائج الدراسية متاحة لهم على مستوى البوابة من خلال الولوج إليها عبر موقع الجامعة.

ب. البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) (Algerian Scientific journal Platform):

هي منصة إلكترونية تختص بالإصدار الإلكتروني للمجلات العلمية مخصصة لمعالجة وتقييم ونشر المقالات العلمية الوطنية التي يتم تحكيمها من طرف أساتذة التعليم العالي المتخصصين وذوي الخبرة في مختلف مجالات البحث العلمي، تم إنشاؤها من خلال تطبيق النظام الوطني للمعلومة العلمية، يقوم الأستاذ الجامعي الباحث وطلبة الدكتوراه المهتمين بالبحث بالتسجيل في البوابة ASJP ومن خلالها يتم إدراج وتصنيف المقالات وتحكيمها ثم نشرها، وذلك وفق المعايير العلمية من أجل الحفاظ على جودة

البحث العلمي، ووصول المجالات العلمية المنشورة فيما بعد إلى الباحثين من أساتذة وطلبة دكتوراه، ومن خلالها يتم توثيق كل مراحل معالجة المقال العلمي المراد نشره منذ بداية إدراجه في البوابة إلى غاية تحكيمه ثم نشره في مجلة علمية محكمة وعرضه على مستوى البوابة ومن ثمة يتابع الباحث كل المراحل التي يمر بها مقاله إلى غاية نشره وتاريخ صدوره ثم استلام نسخة إلكترونية منه.

وفي إطار رقمنة المؤسسة العمومية الجزائرية، تم العمل على تطبيق هذه التقنية في قطاع الصحة بدوره بإصدار مجموعة قوانين ومراسيم منظمة للمؤسسات الصحية على غرار المرسوم 22-251 الذي يتعلق بالوكالة الوطنية للرقمنة في الصحة، حيث جاء هذا المرسوم لإنشاء مؤسسة عمومية وطنية ذات شخصية معنوية مستقلة (تحت مسمى وكالة) كما ورد في المادة 6 منه "تتمثل المهمة الرئيسية للوكالة في وضع نظام وطني للإعلام الصحي يضمن رقمنة النشاطات الطبية ويشجع تقاسم وتبادل وأمن وسرية المعطيات الصحية بين مهنيي الصحة وهياكل ومؤسسات الصحة والمستعملين ضمن احترام السر الطبي والمهني"⁽¹⁾، وهو الأمر الذي أحدث العديد من التغييرات في وظيفة الأستاذ الاستشفائي الجامعي بالمراكز الاستشفائية الجامعية، وكل ما يتعلق بعلاج المرضى ومتابعتهم وبالتالي سهولة تنسيق عمل الطبيب بين الجامعة والمراكز الاستشفائية الجامعية، تكلف هذه الوكالة على الخصوص بما يلي:

- وضع المستشفى الرقمي عبر أرضية تتمركز حول المريض وتمكن مهنيي الصحة من إمكانية رؤية المسار العلاجي في الوقت الحقيقي بصفة آمنة، والسماح بتحسين نوعية العلاج بالقيام بدمج المعطيات حول دخول المرضى والمعطيات العيادية وبروتوكولات المعالجة والوحدات والمصالح الطبية، وتسيير العلاج المكثف والأرضية التقنية للمستشفى من (مخبر التحليل الطبي والتصوير الطبي والصيدالية الاستشفائية) وتقييم التجهيزات الطبية وصيانتها والقيام على الحفاظ عليها، كما تركز هذه النقطة على جعل المستشفى الرقمي الافتراضي متاحا.

- وضع الملف الطبي المتقاسم، المتاح لمهنيي الصحة، عبر معرف يمنح لكل مريض ويتضمن كل المعطيات التي تشجع تبادل وتقاسم وأمن المعطيات ذات الطابع الشخصي الضروري للتكفل الطبي بالمريض وتنسيق العلاج الطبي بين الأطباء.

- تنفيذ الطب عن بعد والعلاج عن بعد وطب الأشعة عن بعد والمحاضرة المرئية عن بعد لمهنيي الصحة، تمكن من التكفل الطبي عن بعد بالمرضى وتبادل وتقاسم المعطيات بكل أمان مع الأخذ بعين

⁽¹⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 22-251 يتعلق بالوكالة الوطنية للرقمنة في الصحة، الجريدة الرسمية،

الاعتبار خصوصا نقائص عرض العلاج في المناطق ذات التغطية الصحية غير الكافية، والتكفل بالحالات المستعجلة من خلال التنسيق بين الأطباء.

- تطوير التكوين الطبي عبر أرضيات الإنترنت، بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية، تمكن من ضمان التكوين الطبي وشبه الطبي عن بعد لمهنيي الصحة وتشجيع التعليم عن بعد.

- إنشاء شبكات وأقطاب علاج ذات تشغيل بيني على المستوى المحلي والجهوي والوطني، تسهل توجيه المرضى نحو هياكل ومؤسسات الصحة الأكثر ملائمة لاستشفائهم والتكفل بهم، سيما في حالة الاستعجال، وتساعد هذه الطريقة في نقل المرضى والتكفل بالحالات الحرجة التي تكون بحاجة إلى الاستشفاء الاستعجالي أو عمليات جراحية مستعجلة خاصة في إطار علاج بعض الأمراض كالأمراض السرطانية التي يتم نقل المرضى بين المستشفيات والتنسيق فيما بينها لتلقي المرضى للعلاجات الكيميائية التي تفقر إليها بعض المؤسسات، كما يحدث على مستوى مركز الملك عبد العزيز آل سعود لمكافحة السرطان المتواجد التابع للمركز الجامعي ابن رشد (CHU) بولاية عنابة (CAC) الذي يستقبل المرضى من ولاية عنابة ومن الولايات المجاورة لعلاج الأمراض السرطانية حيث يتم استقبال ملفاتهم من مختلف المراكز الاستشفائية بولاية عنابة، كما يستقبل ملفات المرضى من مستشفيات الولايات المجاورة حيث يخضعون للعلاج الكيميائي والاستشفاء يعد من بين المراكز الأولى التي تستخدم الرقمنة.

- تطوير ووضع ترميز للأمراض والأعمال المهنية (الطبية وشبه الطبية)، عبر الأرضية، بالتنسيق مع القطاعات المعنية ومهنيي الصحة وهيئات الضمان الاجتماعي، حيث يتم وضع رموز خاصة للأمراض يمكن الاستدلال عليها من قبل الأطباء ومهنيي الصحة وهيئات الضمان الاجتماعي التي تتكفل بالتغطية الصحية للمرضى ليسهل عليهم توجيه المرضى للعلاج خاصة الحالات المستعجلة.

- تنفيذ أرضية لليقظة الصحية ومعطيات الصحة، موجهة للسلطات الصحية ومهنيي الصحة والمستعملين من أجل الحصول على معلومات موثقة عن الصحة، لاسيما عن الأمراض المستجدة والمنبئة والأوبئة والجوائح والمعطيات العلمية والوبائية والديموغرافية.

- تطوير بوابة للتبليغ عن الأحداث الصحية غير المرغوب فيها تمكن الأشخاص من التصريح للسلطات الصحية بكل حدث غير مرغوب فيه أوكل أثر غير عادي مضر بالصحة من أجل تفادي الأوبئة والجوائح والكوارث الصحية.

- رقمنة تسيير وحفظ الأرشيف الطبي، وكذا كل أرشيف الصحة، لأن الأرشيف من بين أهم العوامل المساعدة على علاج المرضى ومتابعتهم، ثم إن المستشفيات التي تحافظ على ملفات المرضى تتجنب

الكثير من المشاكل وتوفر على المريض التأخير في العلاج، كما يتمكن الأطباء المعالجون فيها من الاستفادة من التجارب السابقة واكتساب الخبرات.

- المساهمة في تصميم وإعداد التدابير التشريعية والتنظيمية التي تمكن من تأطير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع الصحة، لاسيما تلك المرتبطة بممارسة مهنة الصحة وحفظ السر الطبي وتبادل وتقاسم وأمن وسرية معطيات الصحة ذات الطابع الشخصي للمريض.

- ضمان كل معلومة علمية وتقنية وكل وثيقة ضرورية للتكوين في مجال الصحة، لأن المعلومات والوثائق عوامل هامة في عملية تكوين وتدريب مهنيي الصحة في مجال علاج المرضى، وكلما كانت الملفات محفوظة كلما كانت مرجعا هاما للمتكورين.

- التصميم والإعداد والإنتاج والاقتناء والنشر على كل الدعائم لكل الوثائق والمؤلفات والمطبوعات والمعلومات والوسائل التعليمية والطبية والعلمية والتقنية، وهو الهدف الأساسي من الرقمنة وهو جعل المعلومة متاحة في حينها لدى كل الفاعلين وتحسين الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية.

- كان الهدف من إنشاء الوكالة الوطنية للرقمنة في الصحة هو: وضع نظام وطني لمعلوماتي للإعلام الصحي يضمن رقمنة الوثائق المتعلقة بالصحة بشكل عام، وكل ما يتعلق بملفات المرضى المعالجين ومختلف النشاطات الطبية المتداولة على مستوى مستشفيات الوطن، يسهل عمل الأطباء ورؤساء الأقسام والمسؤولين في أداء عملهم، ويشجعهم على تقاسم وتبادل وأمن وسرية المعلومات والبيانات والاستشارات الطبية الخاصة بعلاج المرضى ونقل علاجهم من مستشفى لآخر على مستوى الوطن بسهولة دون الوقوع في مشاكل التأخير والضياع.

بينما ورد في المادة 7 من نفس المرسوم المذكور سابقا 22-251⁽¹⁾ الذي يتعلق بالوكالة الوطنية للرقمنة في الصحة أن الوكالة تكلف كذلك بما يأتي:

أ. المحافظة على منصة النظام الوطني للإعلام الصحي التي تدرج المراجع والمعايير وكذا كل المعطيات الصحية وتضمن التشغيل البيئي مع أنظمة إعلام قطاعات النشاط الأخرى، طبقا للتشريع والتنظيم اللذين يحكمان تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ب. توفير وتأمين التعريف الرقمي لهياكل ومؤسسات الصحة ومهنيي الصحة، عبر إنشاء مرجع للتعريف يسمح بسرية وأمن التجهيزات وإيواء وتخزين المعطيات والقيام بتدقيقات دورية، لأن التعريف الرقمي

⁽¹⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 22-251 يتعلق بالوكالة الوطنية للرقمنة في الصحة، مرجع سبق ذكره،

لهياكل ومؤسسات الصحة يساعد في عملية إرسال واستقبال المعطيات المتاحة للتعامل بينها كما يسهل طريقة التعامل ويوفر الوقت والجهد، ويمكن هياكل ومؤسسات الصحة من العمل في ظل القانون. ت. إعداد دفاتر الشروط المتعلقة بالدراسات والإنجازات الواجب إجراؤها في مجال تطوير الرقمنة في مجال الصحة، لأن مجال الرقمنة واسع يخضع للتطوير بشكل دوري حسب التغير الذي يطرأ على المؤسسات.

ث. إعداد تقارير دورية عن مدى تقدم الأعمال والنشاطات التي تم الشروع فيها في مجال الرقمنة، وعن تطور مؤشرات تطوير الرقمنة واقتراح كل تدبير يهدف إلى تحسينها وعرضه على الوزير المكلف بالصحة.

المطلب الثاني: انعكاسات الرقمنة على الأستاذ الاستشفائي في قطاع التعليم العالي

أدت عملية رقمنة التعليم العالي إلى ظهور عدة تغيرات وآثار إيجابية وأخرى سلبية مست العمل البيداغوجي والإداري على مستوى الجامعات، من أهمها نذكر ما يلي:

أولاً-الانعكاسات الإيجابية: نذكرها على النحو الآتي:

- تغير مصطلحات التعليم والتدريس من التعليم الحضوري الإلزامي في كليات الجامعات إلى ظهور التعليم الافتراضي أو التعليم الإلكتروني الذي يتم عن بعد، وهو الأمر الذي اعتمدته الكثير من الجامعات كنمط للتعليم خلال فترة جائحة كوفيد19 (2020/2019)، حيث اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العمل والتدريس والتواصل عن بعد بين الأساتذة والطلبة الجامعيين لإتمام البرنامج السنوي الذي تأخر جراء الجائحة، فالتجهت معظم تلك المؤسسات إلى مواصلة البرامج الدراسية عن طريق التدريس الافتراضي الإلكتروني معتمدين في ذلك على الوسائل التكنولوجية كالكمبيوتر وبرامج الفيديو وبعض التطبيقات الإلكترونية التي استحدثت خصيصاً لهذا الغرض والتي كان من أبرزها برنامج (ZOOM)، وهي برامج ساعدت على العمل وحلت محل التدريس الحضوري بشكل كلي واستثنائي في الجامعات التي أرادت أن تواصل العمل خلال فترة الحجر الصحي الذي سببته الجائحة وأن تتجنب سنة جامعية بيضاء، وكما كانت تلك الفترة هي بداية التطبيق الفعلي للرقمنة في المؤسسات الجامعية الجزائرية.

- القضاء على الفجوة المعرفية بين الطالب وأساتذته، وذلك بتمكين الطالب من التواصل مع أستاذه في كل وقت بفضل وسائل التواصل المختلفة.

- اعتماد المسؤولين والأساتذة على وسائل التواصل الإلكترونية في حالة التخاطب أو التحاور أو التحاضر المرئي فيما بينهم وفي حالة القيام بالاجتماعات واللقاءات أو الملتقيات الوطنية والدولية مختلف

التظاهرات العلمية الوطنية والدولية كما عملت على العمل على تحسين مستوى الأساتذة الجامعيين في اللغة الإنجليزية بفتح المنصة الإلكترونية الخاصة بتدريس اللغة الإنجليزية للأساتذة الجامعيين في كل التخصصات وأن استغلال المنصة سيتم بمرافقة جامعة أماني الأمريكية، حيث سيتم مرافقة الأساتذة الجامعيين لتكوينهم وستشمل العملية أكثر من 30 ألف أستاذ جامعي وفق المعايير الدولية، بالإضافة إلى أن وزارة التعليم العالي قد أعلنت على لسان وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري أن إستراتيجية رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مبنية على 07 محاور و 14 مجال و 40 منصة رقمية و 102 برنامج مع توظيف للتكنولوجيا على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي تخدم الطالب الجامعي والأستاذ.⁽¹⁾

ثانيا - الانعكاسات السلبية:

- قلة تفاعل العديد من الطلبة مع التدريس الإلكتروني وعدم استجابتهم لما يتلقونه من محاضرات حيث أدى تلقينهم للمواد العلمية عن بعد إلى ضعف مستوى البعض منهم نتيجة اعتمادهم على المعلومة السريعة التي قد لا ترسخ في أذهانهم بسبب قلة الانتباه والتشتت الذي تسببه أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة التي يعتمدون عليها في الدراسة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف النتائج الدراسية لدى الطلبة وبالتالي صعوبة استدراك النقائص.
- عدم تمكن العديد من الطلبة من متابعة المحاضرات نتيجة قلة الإمكانيات اللازمة للدراسة عن بعد لأن التدريس عن بعد يتطلب أجهزة إلكترونية مناسبة وهواتف ذكية ذات نوعية جيدة وذات جودة، كما يتطلب الأمر تدفقا عالا للإنترنت،
- الضغط الذي يسببه ضعف شبكة الانترنت في بعض المناطق ذات التغطية الضعيفة بسبب تأخير استكمال البنية التحتية من منطقة لأخرى وضعف تواصل الأساتذة الاستشفائيين مع الطلبة وعدم وصول المحاضرات المسجلة إليهم، أو عدم وصول المراسلات الإدارية بين المؤسسات الجامعية أو بين فروع المؤسسة الواحدة، أو انقطاع أساليب التواصل الافتراضية فيما بينها.
- عدم تقبل بعض الأساتذة الجامعيين لطريقة التعليم عن بعد لأنهم يرونها ذات آثار سلبية على مستوى التحصيل العلمي للطلبة.

⁽¹⁾ جريدة المستثمر، جهود رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي تتواصل، عدد 4 جانفي، 2023، رصدت:

<https://almostathmir.dz> تاريخ الإطلاع 2023/02/24

خاتمة:

نظرا للسعي المتواصل من طرف الهيئات الوصية والفاعلين في قطاع التعليم العالي لتطوير الجامعة وجعلها تواكب العصرنة من خلال مساهمتها كوسيط أساسي في العملية التنموية ولمجابهة التحولات على مستوى الأداء والإنتاجية العلمية التي تعتمد بالأساس على تطوير وتأهيل مواردها البشرية خاصة فئة الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين اعتمدت المؤسسة الجامعية على التعامل الإلكتروني كآلية إستراتيجية للتطوير والمنافسة بالرغم من الانعكاسات الإيجابية والسلبية التي تخلفها على الواقع السسيومهنّي للأستاذ الاستشفائي الجامعي متمثلة في الضغوطات التي قد تكون هي الأخرى عاملا محفزا تارة وعاملا معرقلا تارة أخرى حسب حجم وطبيعة ونوع الضغوط.

فالرقمنة أصبحت حتمية وليست خيارا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنه، كونها تساهم في تحسين أداء الموارد البشرية في العمل وزيادة المردودية ودعم الشعور بالتجديد والتغيير نحو الأفضل، بالإضافة إلى جودة الخدمات التعليمية الجامعية كونه نظام إنتاج يفرض على المؤسسة الجامعية مواكبة تلك التغيرات كونها جزء منه، خاصة وأن المحيط الذي توجد فيه الجامعة يشجع على تبادل المعلومات وإتاحتها للجميع دون استثناء، كما أن تجديد طرق العمل لا تستوجب بالضرورة التخلي كلية على العمل بالطريقة الكلاسيكية القديمة، لكن التحول نحو الرقمنة من شأنه أن يساعد الإدارة على التخلي تدريجيا عن بعض الممارسات العقيمة التي تعطل مصالح الطلبة والأساتذة الجامعيين وتوفر على الإدارات الكثير من المشاكل الإدارية والمشاحنات، خاصة في حالة تراكم المهام والملفات وقلة اليد العاملة والمؤهلة.

التوصيات:

من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. العمل على تعميم الرقمنة في مختلف المصالح الاستشفائية والمؤسسات الجامعية لضمان سهولة عمل وتواصل الطبيب الاستشفائي الجامعي.
2. توفير الوسائل اللازمة للعمل الرقمي وتدارك مختلف النقائص بالإضافة إلى التكوين الجيد للطبيب الاستشفائي.
3. تدريب الطلبة على الاستفادة من التدريس عن بعد واستغلال مختلف الامتيازات التي تقدمها الرقمنة لضمان التحصيل العلمي الجيد في مختلف المستويات الدراسية، بالإضافة إلى تدريب مختلف الفاعلين في المؤسسات الجامعية على الأساليب الحديثة للرقمنة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرسوم رقم 97-186 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأساتذة الاستشفائيين الجامعيين، الجريدة الرسمية عدد 33، الصادرة بتاريخ 25 مايو، 1997
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي، مرسوم تنفيذي رقم 08-129 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، الجريدة الرسمية، عدد 23 الصادرة بتاريخ 4 مايو، 2008
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرسوم رقم 03-279 يحدد تنظيم الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 51، الصادرة بتاريخ 24 غشت، 2003
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي رأي حول ملف إ. الجزائر 2013، الجريدة الرسمية، عدد 54 الصادرة بتاريخ 16 سبتمبر، 2009
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 22-251 يتعلق بالوكالة الوطنية للرقمنة في الصحة، الجريدة الرسمية، عدد 47 الصادرة بتاريخ 11 يوليو، 2022

ثانياً: الكتب

- 1- أحمد محمد عبد الخالق، الضغوط والأمراض مدخل في علم نفس الصحة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2016
- 2- غربي صبرينة، مصادر وآثار الضغوط النفسية المهنية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2014
- 3- طارق عبد الرؤوف عامر وإيهاب عيسى المصري، الضغوط المهنية وضغوط العمل، دار طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017
- 4- معن محمود عياصرة وآخرون، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

ثالثاً: المقالات:

- 1- خالد قاشيو لواج منير وجبلي حسيبة، إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد الرابع، 01-12-2013، جامعة علي الونيسي البليدة
- 2- شاطرباش أحمد، بن زعمة عبد القادر، الإطار القانوني لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 3، العدد 15، مايو 2019 المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا رابعا: المواقع الإلكترونية
- 1- أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أو خارجها ؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، جامعة الإمام بن سعود قسم الدراسات، العدد 4، 2009، <https://www.researchgate.net>، تاريخ النشر جانفي 2009، تاريخ الإطلاع 2024/02/06
- 2- شريف قنديل (2021/11/27) ،ثورات الصناعة والحضارة وماذا بعد؟، من موقع للعلم Scientific American رصدت من: <https://www.scientificamerican.com> تم الإطلاع عليه في 2022/02/18
- 3- جريدة المستثمر، جهود رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي تتواصل، عدد 4 جانفي، 2023، رصدت: <https://almostathmir.dz> تاريخ الإطلاع 2023/02/24